

Power and the politics of language***Selma Sonntag(author)******Professor of Government and Politics at Humboldt State University (California)******SAOUDANE Mohamed (translator)*******Didactics, Languages, Media and Dramaturgy Laboratory-Faculty of Languages,
Literatures and Arts- Ibn Tofail University******mohamed.saoudane@uit.ac.ma******<https://orcid.org/0009-0000-3779-2812>*****Received: 23/05/2025, Accepted: 22/09/2025, Published: 30/09/2025**

Abstract: This contribution examines the impact of power and politics on language planning and policy, with a particular focus on how language policy is shaped within governmental processes—especially during the agenda-setting stage. The approach aims to offer a comprehensive perspective on how power and language politics are conceptualized within the broader field of language planning and policy. This is followed by an analysis of selected applications related to agenda-setting in language policy processes. The paper concludes by addressing the challenges and constraints associated with applying notions of power and language politics to the agenda-setting phase in policymaking, along with offering recommendations for further reading.

Keywords: politics, language planning, language policy, policy processes.

*Corresponding author

السلطة وسياسة اللغة

سلمى سوتانغ (مؤلفة)

أستاذة الحوكمة والسياسة بجامعة هومبولت الحكومية (كاليفورنيا).

محمد صوضان (مترجم)

مختبر الدياكتيك واللغات والوسائل الدرامية/ كلية اللغات والآداب والفنون - جامعة ابن طفيل

mohamed.saoudane@uit.ac.ma

mohamed.saoudane@uit.ac.ma



<https://orcid.org/0009-0000-3779-2812>

تاريخ الاستلام: 2025/05/23 - تاريخ القبول: 2025/09/22 - تاريخ النشر: 2025/09/30

ملخص: تستعرض هذه المساهمة تأثير السلطة والسياسة على التخطيط والسياسية اللغوية، وتركز على كيفية تكوين السياسة اللغوية في العملية الحكومية، مع التركيز بشكل خاص على مرحلة وضع الأجندة في هذه العملية. وتتمحور هذه المقاربة حول تقديم رؤية شاملة لكيفية تصور السلطة وسياسة اللغة¹ في مجال التخطيط والسياسة اللغوية بشكل عام، يلي ذلك دراسة بعض التطبيقات المختارة في مرحلة تحديد الأجندة ضمن عملية السياسة اللغوية. وستتناول في الختام التحديات والقيود المرتبطة بتطبيق تصورات السلطة وسياسة اللغة على تحديد الأجندة في عملية صنع السياسات، فضلاً عن تقديم توصيات لمزيد من القراءة.

الكلمات المفتاحية: سياسة، تخطيط لغوي، سياسة لغوية، عمليات السياسة.

تستعمل الباحثة مصطلح "سياسة اللغة" (politics of language) للدلالة على أن السياسة اللغوية جزء من عملية الصراع على السلطة واتخاذ القرار داخل المجتمع أو الدولة. وترتبط بالأنشطة والاستراتيجيات والمنافسة بين الأحزاب أو الفاعلين الأفراد لحيازة السلطة أو الحفاظ عليها أو التأثير فيها. عكس الكثير من الدراسات التي تستعمل مصطلح "السياسة اللغوية" (language policy) بمعنى السياسة أو الخطة التدبيرية التي تتبناها الدولة لتنظيم المجال السوسيولساني. وتشير إلى القوانين واللوائح التنظيمية التي تقرحها الحكومة أو المؤسسات المختلفة لمعالجة الإشكال اللغوي. وتتمحور حول التنفيذ العملي والتقرير الملموس لحل المشكلات السوسيولسانية.

* المؤلف المرسل

1. القضايا والمفاهيم والتحديات الأساسية

تعد مفاهيم "السلطة" (power) و"السياسة" (politics) أساسية في دراسة التخطيط والسياسة اللغوية في هذه المساهمة. فـ"السلطة" مفهوم مراوغ وغامض يصعب ضبطه وتحديده بدقة، في حين أن "السياسة" مفهوم شامل ومتسع الدلالة، ومع ذلك هناك ارتباط شبه بديهي بين الفهومين.

تفهم "السياسة" عادة على أنها نشاط يمارسه فاعلون محددون. ويشمل الفاعلون السياسيون (Political actors) ليس فقط المؤسسات الحكومية، بل أيضا المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات الوسيطة (intermediary groups) مثل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح. كما يضم القطاع الاقتصادي الخاص أيضا، وبكثافة، عددا كبيرا من الفاعلين السياسيين، الأمر الذي يبرز مدى انتشار مفهوم "السياسة". وسيتم، من منطلق بحث تأثير السلطة والسياسة في السياسة اللغوية، تقييد مفهوم السياسة بريشه حسرا بالفاعلين داخل المؤسسات الحكومية، وخاصة المنخرطون في المنافسات الانتخابية لضمان مناصبهم، والذين يتحملون مسؤولية تبني قضايا اجتماعية أو مشكلات ما يوصفها قضايا تتطلب تدخل الحكومة، ثم يقومون بصياغتها أو تحديدها قضائية سياسية. ويشار إلى هذه العملية التي يتم فيها تحديد وتكون قضية أو مشكلة بوصفها قضية سياسية حكومية بمرحلة وضع الأجندة في دورة تكوين السياسات. وتتميز هذه المرحلة بطبعها السياسي الواضح؛ إذ إن الفاعلين المنخرطين فيها يعملون غالبا ضمن مؤسسات تمثلية وانتماءات حزبية ومنافسات انتخابية. ويختفي المفهوم الغامض "السلطة" على السياسة اللغوية؛ إذ يمتلك الفاعلون السياسيون الأكثر نفوذا وقدرة تأثيرا أكبر في تحديد الأجندة مقارنة بمن هم أقل سلطة/ قوة، مما يسمح لهم بإدراج قضايا لغوية محددة ضمن الأجندة السياسية أو إقصائهما وفقا لاختياراتهم. وسيهيمن تكوينهم وصياغتهم للمشكلة اللغوية كقضية سياسية على غيرها من التكوينات والتصورات البديلة. وسيكون نفوذهم في التحكم بمرحلة تحديد الأجندة ضمن العملية السياسية أقوى من الفاعلين السياسيين الأضعف. وكما سيوضح لاحقا يمكننا فهم السلطة من خلال أبعادها العقلانية والإيديولوجية والمؤسسية عند تحليل سياسة تحديد الأجندة في السياسية اللغوية.

2. تطور النظرية والمقاربات

يعزو جوناثان بول (Jonathan Pool 1973: 1591) الفضل إلى كتاب عالم السياسة جيوبيرنдра داس غوبتا (Jyotirindra Das Gupta) الصادر في السبعينيات بعنوان "الصراع اللغوي والتنمية الوطنية"، لكونه "يصف ويقيم الأنشطة السياسية التي تحدد السياسات اللغوية"، بدلاً من أن يقتصر على "تحليل وصفي وتوجيهي للسياسات اللغوية ونتائجها"، وهو النهج التقليدي الذي كان سائداً، ولا يزال إلى حد ما، في مجال التخطيط والسياسة اللغوية. غير أن العنوان الفرعي لكتاب داس غوبتا "السياسة الجماعية والسياسة اللغوية الوطنية في الهند" يعكس الممارسة الشائعة، على الأقل في العلوم السياسية الأمريكية، التي تركز على المجتمع المدني، ولا سيما جمادات المصالح المنظمة، لتقسيم العملية السياسية المرتبطة بصنع السياسات، مع تجاهل واضح لدور المؤسسات الحكومية بوصفها المجال الذي يمارس فيه المسؤولون المنتخبون سلطتهم على عملية صنع السياسات. وبرز التركيز على المجتمع المدني كذلك في الدراسات التي حلت "استئناف بروز" (re-emergence) السياسة اللغوية في الواجهة في الدول المصنفة على أنها "متقدمة" مثل بلجيكا وكندا (Esman 1977).

تناول الكتاب المحرر لويليام أوبار وجين إف أوبار (William O'Barr and Jean F. O'Barr 1979) "اللغة والسياسية 1979" بعد المؤسسي في دراسته للسياسة اللغوية بالتركيز على ثلاثة دراسات حالة موسعة (تنزانيا والهند وبابوا غينيا الجديدة) مع وصف للسياق السوسيولساني لكل حالة. وتضمن الكتاب أيضاً الاهتمام بلغة السياسة أو البلاغة السياسية. وختم باستعراض مقاربات بحثية متنوعة لدراسة السلطة وسياسة اللغة؛ تشمل مجالات مثل الأنثربولوجيا والسوسيولسانيات والعلوم السياسية والقانون. ولاحظ ويليام أوبار (William O'Barr 1976: 1) قلة الاهتمام بالعلاقة بين اللغة والسياسة آنذاك، خصوصاً من قبل علماء السياسة، وهي ملاحظة ظلت قائمة ولم تتغير كثيراً حتى بعد مرور عشرين عاماً (Sonntag 1996: 76).

ظهرت خلال الثمانينيات في أدبيات التخطيط والسياسة اللغوية، على الرغم من محدودية الدراسات السياسية حول السياسة اللغوية، ثلاثة تصورات مختلفة للسلطة. ففي الدراسات التي ركزت على سياسة اللغة تم تصور السلطة، بطريقة صريحة أو ضمنية، من منظور مؤسسي أو عقلاني أو إيديولوجي. وقد أسهم كل من هذه التصورات في تشكيل مدرسة فكرية أو مقاربة لفهم كيفية تأثير السلطة على التخطيط والسياسة اللغوية.

شهدت المقاربة المؤسسية في تحليل السلطة والسياسة انتعاشا مع بروز "المؤسسين الجدد" Evans (neo-institutionalists) الذين دعوا إلى إعادة الدولة إلى صلب التحليل السياسي (et al. 1985)، بعد أن توجهت لفترة طويلة من لدن الباحثين الذين ركزوا على المجتمع المدني. وتحل السلطة في مقاربة المؤسسين الجدد على أنها القردة على التحكم في المؤسسات الحكومية. ويمكن أن تتخذ المنافسة بين الفاعلين السياسيين للسيطرة على المؤسسات السياسية أشكالاً متعددة؛ فقد تكون انتخابية أو إجرائية أو من خلال صراعات أكثر حدة. وقد طورت سونتاج وكاردينال (Sonntag and Cardinal 2015) مؤخراً مقاربة مؤسسية تاريخية مسندة إلى نظرية دراسة سياسة اللغة، واستعانتا بمعاهيم تحليلية مثل تقليد الدولة (state tradition) والنظام اللغوي (language regime)، وأدوات تحليلية مثل "لحظة الحاسمة" (critical juncture) و"التبعية المسارية" (path dependency). ويقصد بتقليد الدولة - أي التقليد السياسي للدولة - تلك "الرواسب التمثيلية لكيفية إدارة الدولة لشؤونها" وتتجلى "في الأنماط التاريخية للممارسات المؤسسية للحكم" (Sonntag 2019a: 50). تسهم تقليد الدولة في تكوين أنظمة اللغة؛ أي "الممارسات والتتمثلات المؤسسية" للغة واستخدامها (Cardinal 2017: 5). وتتضمن عملية السياسة اللغوية مأسسة هذه الممارسات والتتمثلات. وتتسم السياسات اللغوية بالتبعية المسارية، ما يعني أنها تمثل إلى التوافق مع الممارسات والتتمثلات المؤسسية السابقة، باستثناء اللحظات التاريخية التي تشهد تغيراً جذرياً. وفي مثل هذه اللحظات الحاسمة تبرز فرص المبادرات السياسية الجديدة الخارجة عن إطار التبعية المسارية مما ينذر بتحول في السلطة السياسية.

انتشر على نطاق واسع في دراسة سياسة اللغة اعتماد مقاربة مستمدة من نظرية الاختيار العقلاني (rational choice theory)، وخصوصاً من قبل علماء السياسة الباحثين في مجال التخطيط والسياسة اللغوية، وقد تأثر تطبيقها على دراسة السياسة اللغوية بتجديد الاهتمام بالدولة (Laitin 1988: 289). ولكن بدلاً من التركيز على مؤسسات الدولة، اتجه الاهتمام إلى سلوك النخبة السياسية، أي استراتيجيات الفاعلين السياسيين، وبالخصوص أولئك المنخرطون في السياسة التنافسية (Laitin 1989). وتدخلت هذه المقاربة القائمة على الاختيار العقلاني مع ما يعرف بـ"الذرائعية/ الأداتية" (instrumentalism). ووفقاً للمنظور الأداتي، تسيس القضايا اللغوية من قبل أولئك الذين يسعون للسلطة السياسية بهدف كسب ميزة في الساحة السياسية الموسومة بالتنافس والصراع (Brass 1991: 102). ويستخدم صانعو السياسات القضايا اللغوية كأدوات عقلانية لكسب سلطتهم السياسية أو تعزيزها والحفاظ عليها.

تمتلك مقاربة "الإيديولوجيا اللغوية" (language ideology) أدبيات ثرية تمتد لعدة عقود خلت (ينظر Sonntag & Pool 1987; Schieffelin et al. 1998). وقد طبقت منهاجا غالبا باعتماد مدخل التحليل النقدي للخطاب (Sheyholislami & Vessey 2024) عبر تحليل النصوص؛ مثل الخطابات السياسية والتصريحات العامة ووثائق السياسات والتشريعات وقرارات المحاكم، وغيرها، بغية كشف وإبراز الإيديولوجيات الكامنة وراء اختيارات السياسات اللغوية (Blommaert & Bulcaen 2000). وتستند هذه المقاربة إلى ما سمي غالبا بالمنعطف اللغوي أو الفلسفى لما بعد الحادثة (Sonntag 2019b: 1-2; Ives 2005).

تمارس السلطة عبر البناء الخطابي للتمثيلات اللغوية، أي الإيديولوجيات اللغوية.

لا تركز أي من هذه المقاربات الثلاث للسلطة والسياسة اللغوية - المؤسسية أو العقلانية أو الإيديولوجية - بشكل حصري أو مباشر على مرحلة وضع الأجندة في عملية السياسة اللغوية. ومع ذلك، يمكن لكل منها تقديم رؤى تحليلية لكيفية تأثير السلطة وسياسة اللغة على هذه المرحلة. توفر مقاربة الاختيار العقلاني والذرائعة تفسيرات دقيقة بشأن أسباب اختيار الفاعلين السياسيين لمشكلة أو قضية لغوية معينة للتدخل الحكومي، استنادا إلى افتراض أن النخب السياسية المنتخبة تسعى لاكتساب ساسية تنافيسية عبر القرارات السياسية التي تتخذها. وتركز المقاربة الإيديولوجية أو التحليل النقدي للخطاب على كيفية بناء وتشكيل القضية خطابيا بوصفها قضية سياسية لغوية أثناء مرحلة تحديد الأجندة في عملية السياسة اللغوية. أما المقاربة المؤسسية، فتركز على الفرص والقيود المؤسسية التي يواجهها الفاعلون السياسيون في تحديد الأجندة، أي كيفية بناء القضية السياسية اللغوية مؤسسيًا.

3. تطبيقات مختارة

يمكن تطبيق كل من هذه المقاربات الثلاث، المستندة إلى تصورات مختلفة للسلطة - العقلانية والإيديولوجية والمؤسسية - على دراسات حالة محددة لإبراز كيف تؤثر السلطة وسياسة اللغة على مرحلة تحديد الأجندة في عملية السياسة اللغوية. وسألنا، في هذا القسم، حالات تحديد الأجندة في عملية السياسة اللغوية في كل من بلجيكا والهند والولايات المتحدة الأمريكية. وهي دول تشتراك كلها في كونها ديموقراطيات ليبرالية تعتمد الانتخابات التناافسية، وتتمتع بسياسات مؤسسية متشابهة، وبفضاء عام للنقاش، وهو ما يسهل إجراء مقارنة بين تطبيق المقاربات الثلاث على هذه الحالات.

كانت السياسة اللغوية في طليعة المشهد السياسي في بلجيكا منذ بدايات القرن العشرين على الأقل. فقد أصدر البرلمان البلجيكي سنة 1923 قانونين لغبيين يتعلقاً باستخدام اللغة في الإدارة وفي التعليم الابتدائي والثانوي، وقد اعترف قانونياً في كلا النصين التشريعيين بمبدأ الأحادية اللغوية الإقليمية" (Sonntag 1991: 1). ما الذي دفع الصراع اللغوي بين الناطقين بالهولندية والفرنسية إلى صدارة الأجندة السياسية في أوائل ثلثينيات القرن العشرين وأسفر عن إقرار مبدأ الأحادية اللغوية الإقليمية؟

وفقاً لمقاربة الاختيار العقلي أو المنظور الأداتي فإن إدخال حق الاقراغ العام للذكر بعد الحرب العالمية الأولى أدى إلى تغييرات جوهرية في ديناميات التناقض الانتخابي، هو الذي دفع بالقضية إلى صدارة الأجندة السياسية. وأصبحت المنافسة الانتخابية تصب في مصلحة جناح جديد داخل الحزب الكاثوليكي الذي نجح في تعبئة الناخبين الجدد في منطقة فلاندرز (Flanders) شمال البلاد، وهو ما أضر بالحزب الليبرالي الممثل للنخب التقليدية وحلفائه الكاثوليك السابقين، بينما عزز الحزب الاشتراكي قاعدته بين الناطقين بالفرنسية في إقليم والونيا (Walloon) جنوب البلاد. وبفضل سلطتهم الانتخابية الجديدة المتمامية تمكنت النخبة الناشئة في الحزب الكاثوليكي، إلى جانب الاشتراكيين والوالونيين (Walloons) من فرض موضوع الأحادية اللغوية الإقليمية على الأجندة السياسية. وكما أكدت في مكان آخر (Sonntag 1995: 93-94) "ما يميز النخبة الناشئة عن النخبة التقليدية هو من يحدد الأجندة السياسية [...] القدرة على تحديد الأجندة السياسية مورد قوي". وبعد الحرب العالمية الأولى، كانت النخب الفرنكفونية التقليدية التي هيمنت على الحياة السياسية والاقتصادية البلجيكية لمدة تقارب القرن (Sonntag 1991: ix) ترغب في "استبقاء بروز ومركزية الأجندة القائمة، ليس فقط من أجل استدامتها، بل لإدامة توزيع السلطة النابع من الصراعات السياسية البارزة [...] القائمة" (Carmines & Stimson 1989: 6)، والتي كانت ناجمة، في السياق البلجيكي، عن الانقسام الديني (العلمانى مقابل الكاثوليكي). وقد تمكنت النخبة الفلمنكية الناشئة، وحلفائها الاشتراكيين والوالونيين، من إعادة هيكلة السلطة السياسية لصالحهم عبر استبدال الصراع اللغوي بالصراع الديني أكثر القضية بروزاً.

يبعد التحليل المؤسسي التاريخي للتشريع اللغوي البلجيكي لسنة 1932 أيضاً بتوسيع حق الاقراغ بعد الحرب العالمية الأولى، غير أنه سيضع هذا التوسيع في سياق التغيرات الجذرية التي أحدثتها الحرب العالمية الأولى. وكانت الحرب لحظة مفصلية فارقة فتحت آفاقاً لمبادرات

سياسية جديدة على الرغم من الاستمرارية المؤسسية للوضع اللغوي القائم. وقد أدت هذه اللحظة الحاسمة إلى تقويض الهيمنة المؤسسية التي كانت تتيح للنخبة الفرنكوفونية المهيمنة تحديد الأجندة السياسية. خلال الحرب العالمية الأولى، ومع احتلال ألمانيا لمعظم الأراضي البلجيكية، لجأت القيادة البلجيكية إلى المنفى، ما أتاح للنواب البرلمانيين الشباب غير المخضرين توسيع السلطة المؤسسية داخل بلجيكا المحتلة. وبعد انتهاء الحرب احتفظ هؤلاء القادة الجدد بهذه السيطرة، فيما وصفه إيمانويل جيرار (1985) بالانقلاب الناعم داخل أروقة السلطة (palace coup). وقد أسهם حصول السكان الريفيين الناطقين بالفلمنكية على تمثيل سياسي في البرلمان في تكريس سيطرة النخب الصاعدة على المؤسسات، رغم الانكسارة التي حدثت خلال عشرينيات القرن الماضي. وكان للتحكم في العملية المؤسسية دور حاسم في الدفع بمبدأ الأحادية اللغوية الإقليمية إلى واجهة الأجندة السياسية راجع Sonntag 1991 لتفاصيل أكثر).

إن المقاربة التي تحلل سياسة اللغة من منظور تصور السلطة بوصفها "قدرة على تحديد شروط الخطاب السياسي" (Sonntag 1995: 93)، يمكن تطبيقها على مرحلة تحديد الأجندة في التشريع اللغوي البلجيكي سنة 1932. إذا أخذنا بعين الاعتبار أن سياسياً اشتراكياً من والونيا صرح سنة 1923 بأن "أحداً لم يكن يجرؤ على التلفظ بمصطلحي "المنطقة الفلمنكية" و"المنطقة والونية" في البرلمان (Sonntag 1991: 47)، فإن قيام البرلمان البلجيكي بعد أقل من عقد من الزمن بتمرير قانونين يكرسان الأحادية اللغوية الإقليمية يعد دليلاً على قوة الخطاب المؤطر للأجندة السياسية. وقد نجح، في هذه الحالة، الفاعلون السياسيون، وخاصة الاشتراكيون والونيون في تأطير الصراع اللغوي بوصفه صراعاً بين الأقاليم، أي كإيديولوجيا لغوية قائمة على المبدأ الإقليمي (Laponce 1987) (territorial principle) في مقابل الأزدواجية اللغوية القائمة على المبدأ الشخصي (personal principle)، وهي الأجندة التي تفضلها النخبة المهيمنة على ثلثينيات القرن الماضي على المركزية. وقد حللت مورين كوفيل (Maureen Covell (1993: 65)) في هذه المرحلة الانتقالية من المركزية إلى الفيدرالية والمحفوفة بالتوترات السياسية والتي تخللتها تعديلات دستورية، بوصفها نوعاً من "الهندسة الدستورية" (constitutional engineering). وتشير كوفيل (1993: 65) إلى أن الهندسة الدستورية "تتطوّي على تغييرات رسمية في تنظيم عمل المؤسسات الحكومية من خلال تعديل دستور البلاد. ووفقاً لكوفيل (Covell (1993: 66)) فإن الدستور لا يعبر فقط عن توازن القوى، بل يسهم أيضاً في صناعته، كما تعتبره

المجموعات الفاعلة وسيلة لضمان مكانتها في النظام السياسي. لذلك غالباً ما ينظر "للهندسة الدستورية" على أنه خيار آخر يلجأ إليه لحل النزاعات السياسية. غير أن تجربة بلجيكا، وغيرها من التجارب كندا، تبين أنه بمجرد فتح النقاش حول التنظيم الأساسي للدولة (أي يدرج ضمن الأجندة السياسية) يصبح من الصعب إغلاق هذا النقاش أو سحبه من الأجندة السياسية لاحقاً، ما يدفع "الهندسة الدستورية" حينها إلى الحلول محل أشكال أخرى من حل النزاعات.

تشدد كوفيل (Covell 1993) على أهمية السياق المؤسسي في تحليلها، وتركز على "الحلبات التي تجري فيها المناقشات، والجهات الفاعلة المشاركة فيها، والأجندة التي يستقدمها الفاعلون إلى النقاش" (كوفيل 1993: 69). وفي الحالة البلجيكية فإن "حلبة تشكيل الحكومة" غالباً ما تضم فاعلين مختلفين، مثل رؤساء الأحزاب والمقررين، عن أولئك المتواجدين في الحلبة التشريعية، ما يعكس على "طبيعة الأجندة المطروحة خلال المفاوضات (كوفيل 1993: 69-70). فقد كانت، على سبيل المثال، "مراجعة 1988" مثلاً بارزاً من حيث إنها حسمت إلى حد كبير ضمن المجال الضيق لتشكيل الحكومة وليس عبر القنوات الرسمية لصنع السياسيات الرسمية. وفي بلجيكا، وبالنظر إلى بنيتها المؤسسية حيث تسود تقاليد سياسية ذات طابع توافقي تعرف بـ"الديمقراطية التوافقية" (consociationalism) (Lijphart 1981)، فإن مرحلة تشكيل الحكومة - والتي قد تكون طويلة وخاضعة لمفاوضات معقدة كما حدث في 2010-2011 - تمثل مجالاً فعلياً لوضع السياسات على جداول الأعمال.

يتبنى جان إيريك وإدوارد كونينغ (Jan Erk and Edward Koning) في تحليلهما للتحول المؤسسي الجذري في السياسة اللغوية البلجيكية مقاربة تقوم على نظرية الاختيار العقلاني أو المنظور الأداتي. ويركزان تحليلهما على دور الأحزاب السياسية في تحديد أجندة السياسة اللغوية. ويرى الباحثان أن إعادة التنظيم المؤسسي من المركزية إلى اللامركزية في بلجيكا، والتي بدأت في ستينيات القرن الماضي، كان نتيجة الاستراتيجيات التي اعتمدتتها الأحزاب السياسية الساعية إلى تجديد موقعها بما يتماشى مع الانقسام اللغوي الذي أصبح محدوداً أساساً للسياسة البلجيكية منذ ثلثينيات القرن العشرين. أما ألكسندر مورفي (Alexander Murphy (1993)) فقد اعتمد مقاربة إيديولوجية أو خطابية لتسلیط الضوء على كيفية بناء مبدأ الأحادية اللغوية الإقليمية اجتماعياً لفهم السياسة البلجيكية الراهنة.

اقتضى الدفع بالفيدرالية اللغوية ضمن الأجندة السياسية في الهند صراعاً حاداً على السلطة؛ إذ شكل الاستقلال عن المستعمر البريطاني منعطفاً حاسماً ولحظة تاريخية فارقة أفسحت المجال

لخيارات جديدة وجذرية في مجال السياسات اللغوية تتلاءم مع الواقع الهندي الغني بالمتعددية اللغوية. ومع ذلك، فقد ضمن الإرث الاستعماري قدرًا من التبعية المسارية؛ إذ ظهرت آثار الذهنية الاستعمارية في الإيديولوجيات اللغوية التي تبناها الفاعلون السياسيون المسؤولون عن صياغة الجندة السياسية. فعلى سبيل المثال، كان جواهر لال نهرو، زعيم الاستقلال وأول رئيس وزراء للهند، ينظر للغة الإنجليزية على أنها لغة الحداثة والتكنولوجيا. أبدى نهرو تحفظاً وترددًا تجاه الاستجابة لمطالب فدرلة (federalising) التوسع اللغوي في الهند (Arora 2008) خوفاً من أن تشكل اللغات المحلية تهديداً مفترضاً للوحدة الوطنية (King 1998). ويعزى هذا التحفظ إلى الإيديولوجيا اللغوية التي كرسها الاستعمار البريطاني. وفي المقابل تبني غاندي إيديولوجيا مغايرة تتحقق باللغات المحلية وتدعو إلى التحرر من اللغة الاستعمارية. ولا تزال هاتان الإيديولوجيتان المتنافستان حول اللغة تؤثران في السياسة الإقليمية الهندية حتى يومنا هذا (Sonntag 2000, 2015). فيما يتعلق بدور اللغة الإنجليزية، تظل الإيديولوجيا اللغوية "النهروية" هي السائدة والمهيمنة. وفي المقابل استخدمت الإيديولوجيا الغاندية لتكريس هيمنة اللغات الإقليمية الكبرى على اللغات الصغرى، ومنها القبلية، عبر الجدول الثامن (Schedule Eighth) في الدستور الهندي الذي اعترف في البداية بأربعة عشر لغة وطنية، ثم توسيع لاحقاً للاعتراف باثنتين وعشرين لغة (Sonntag 2015).

تقوم مقاربة الاختيار العقلياني في تحليل السياسة اللغوية الهندية، كما فصلها لاتين (Laitin 1989)، على تحليل التناقض السياسي بين النخب السياسية المهيمنة في الحكومة المركزية والنخب الإقليمية الصاعدة، بدلاً من التركيز على الأبعاد الإيديولوجية. وقد كان من المنطقي أن يوافق نهرو، وإن على مضض على الفيدرالية اللغوية بغرض استيعاب واحتواء التحدي السياسي الذي فرضه صعود نخب إقليمية جديدة، ولا سيما في جنوب الهند، على سلطة الحكم المركزي.

توفر المقاربة المؤسساتية تحليلاً لكيفية إسهام صراع القوى في إدراج الفيدرالية اللغوية كقضية سياسية في الأجندة السياسية. فقد تبنت الهند، بعد استقلالها، نموذجاً مؤسساً بريطانياً شكل البنية القاعدية للديمقراطية الليبرالية في البلاد. ومن مكونات هذا النموذج نظام التصويت "بالأغلبية البسيطة" = "الأسبق في الوصول يفوز" (Past-the-Post) الذي يفضي غالباً إلى تشكيل حكومة أغلبية تكون مسؤولة أمام البرلمان. وبعد هذا النموذج مغايراً للتقليد السياسي التوافيقي السائد في بلجيكا، والذي ناقشناه سابقاً، أو نظام الحكم الرئاسي القائم على فصل السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي سنتطرق له لاحقاً. ففي السياق البلجيكي، كما ذكرنا آنفاً،

تعد عملية تشكيل الحكومة أحدى المجالات الأساسية التي تحسم فيها أولويات السياسة العامة. أما في الهند، فعلى النقيض من ذلك، غالباً ما يتطلب إدراج القضايا في الأجندة السياسية طرحها في المنتديات المؤسسية التي تسأله فيها الحكومة أمام البرلمان. ومن خلال النظر في "النقاش والجدل اللغوي في البرلمان الهندي" أثناء الصراع السياسي الذي تلا الاستقلال بين النخب القائمة المحكمة في الحكومة المركزية والنخب الإقليمية الصاعدة، يشرح مهديب أبتي (Mahadev Apté) العديد من "التقنيات" المؤسسية التي وظفتها النخب الإقليمية لتعزيز سلطتها في تحديد أجندة السياسة اللغوية. وتضمنت هذه التقنيات طرح الأسئلة خلال "ساعة الأسئلة"، والمناقشات حول خطاب الرئيس (الذي يعد رئيس الدولة الشرفي) التي تقدم خلالها "العديد من التعديلات للتعبير عن الاستياء من السياسات الحكومية وإجراءاتها المتعلقة بالقضايا اللغوية" (أبتي 1976: 224)، فضلاً عن المناظرات حول تخصيص الموارد الحكومية وغيرها. وربما كانت أكثر التقنيات دراماتيكية، وإن لم تكن بالضرورة فعالية بشكل فوري، هي تعليق الجلسات-توفيق أحد أتباع غاندي وهو مضرب عن الطعام للمطالبة بإنشاء أول ولاية لغوية في الهند هي ولاية تلاغو في الجنوب (أبتي 1976: 223). وقد استسلم نهرو، في النهاية، لهذا الضغط السياسي، وأنشأ لجنة وضع الفيدرالية اللغوية بقوة على أجندة البرلمان، ما أدى إلى إصدار قانون إعادة تنظيم الولايات سنة 1956.

عكست صيغة اللغات الثلاث، التي أدرجت لاحقاً ضمن عملية السياسات اللغوية المعقدة والمخصصة للنظمتين البيروقراطي والتعليمي في الهند تسامي تأثير النخب الإقليمية الصاعدة، لا سيما في خضم التناقض مع النخبة المركزية. وهو الموضوع الذي تناوله لaiten (1989) في تحليله المعتمد على مقاربة الاختيار العقلاني كما ذكر سلفاً. وتنص هذه الصيغة، في أبسط صورها التعليمية، على أن المتعلمين في المناطق غير الناطقة بالهندية في شمال الهند سيتعلمون اللغة الإقليمية والهندية والإنجليزية، بينما يتعلم غيرهم من المتعلمين في المناطق الناطقة بالهندية الهندية والإنجليزية ولغة هندية أخرى. وستركز المقاربة المؤسسية على أن جهة غير برلمانية، وهي مؤتمر رؤساء الوزراء، هي من وضع صيغة اللغات الثلاث على أجندة السياسات اللغوية. وكما أشار داس غوبتا ((Das Gupta 1970: 245)) فإن الحكم في هذا المنتدى أو المؤسسة السياسية من لدن النخب الإقليمية الجنوبية منها نفوذاً استراتيجياً في توجيه عملية صنع السياسات اللغوية. وقد شهدت السياسات الهندية، وخاصة السياسة اللغوية، أقلمة واضحة منذ ثمانينيات القرن الماضي، حين بدأت حكومات الائتلاف تصبح القاعدة بدلاً من الحكومات الأغلبية المتوقعة في النظام الفيدرالي. وقد ساهم هذا التغيير في البنية المؤسسية في نزع الطابع

السياسي عن الكثير من القضايا اللغوية (سونتاغ 2014). لكن التحول الأخير نحو الحكومة الأغلبية بزعامة مودي (Modi) المنصوص تحت الجناح اليميني أعاد تسليس المسألة اللغوية، وباتت إيديولوجية حزب بهاراتيا جاناتا (Bharatiya Janata) القومية الهندوسية والهندية تتعرض هيمنتها.

يعد السياق المؤسسي للسياسة اللغوية في الولايات المتحدة الأمريكية مختلفاً بشكل واضح، رغم انتباذه من تقاليد سياسية مشابهة، كالفيدرالية والديموقراطية الليبرالية، كما هو الحال في بلجيكا والهند. وقد أنتجت العديد من الأدباء التي تناولت مسألة فرض الاندماج في اللغة الإنجليزية بوصفها الإيديولوجية اللغوية المهيمنة منذ تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية (أنظر Schmidt 2000; Crawford 1992). ورغم أن هيمنة الإنجليزية في الولايات المتحدة أمر واضح، إلا أن هذا النظام الأحادي لم يتم تكريسه قانونياً داخل المؤسسات السياسية. إذ لم يتضمن الدستور الأمريكي، عند كتابته خلال الاستقلال، مادة تحدد اللغة الرسمية للدولة، ويعبر دينيس بارون ((Dennis Baron 1982: 39)) عن ذلك بقول: "إن وضع الدستور رفضوا وضع آلية فيدرالية تحدد اللغة التي أجمعوا على ضرورة وجودها". ويعزى هذا النظام اللغوي الأدنوي إلى التقليد السياسي الليبرالي الأمريكي (Sonntag 2019c). ولم تترجم قضايا اللغة ضمن أجندات السياسات العامة في مرحلة "الجمهورية الثانية" حسب وصف تيد لوبي (Ted Lowi 1968)، أي الدولة الإدارية التي نشأت عقب الحرب العالمية الثانية.

إن تحليلاً متكاملاً لبداية أجendas التشريع اللغوي الواضح في الولايات المتحدة الأمريكية، مثل قانون التعليم الثنائي اللغة (1968) وتعديلات قانون حقوق التصويت (1975) الذي أتاح الاقتراع بلغات متعددة، يمكن أن يسقّي بدرجة كبيرة من توظيف المقاربات الثلاث لهم آليات إدراج هذه القضايا في الأجندة السياسية. فقد لعب النظام الفيدرالي، على خلاف التجربتين البلجيكية والهندية، دوراً مقيداً بدل أن يكون منتدى مؤسسياً لتحديد الأجندة السياسية. ففي الواقع لم يصبح قانون التعليم الثنائي اللغة (1968) خياراً سياسياً إلا بعد إقرار قانون التعليم الابتدائي والثانوي (1975) الذي مهد لتدخل الحكومة الفيدرالية في مجال التعليم، وهو المجال الذي كان سابقاً ضمن الاختصاصات الحصرية لحكومات الولايات وحدها. وليس من المستغرب، في ظل النظام الرئاسي الأمريكي، أن تتولى السلطة التنفيذية الفيدرالية المبادرة في البداية؛ ففي سنة 1965 تم تأسيس هيئة مشتركة بين الولايات تعنى بشؤون المكسيكيين الأمريكيين، وتبعتها سنة 1967 وحدة متخصصة في الشؤون المكسيكية بدأت نشاطها داخل مكتب التعليم الأمريكي

(Leibowitz 1971: 106–107)، وسرعان ما تبعت السلطة التشريعية ذلك؛ إذ تم طرح مشروع قانون في البداية في مجلس الشيوخ من قبل رالف ياربورو (Ralph Yarborough) من تكساس، والذي أبدى فلقاً إزاء النتائج التعليمية الضعيفة للمتعلمين المكسيكيين–الأمريكيين الناطقين بالإسبانية في ولايته. وفي مجلس النواب الأكثر تمثيلاً أعيد صياغة مشروع القانون بشكل مختلف، إذ تم "توسيع مشروع قانون ياربورو ليشمل [...] جميع الأطفال الذين ليست الإنجليزية لغتهم الأم" (Leibowitz 1971: 110–111).

تعارض مثل هذه السياسة التي تستهدف مجموعة معينة، كما في مشروع قانون ياربورو الأصلي، مع التقليد السياسي الأمريكي الذي يرتكز على الفردانية الليبرالية. كما أن أجندته ياربورو جوبهت بالفيدرالية إذ اقتصرت هذه الخطة الجديدة على مجموعة إقليمية من الولايات المتحدة الأمريكية، في حين أن المتعلمين الذين شملهم مشروع القانون الموسع في مجلس النواب يمكن أن يكونوا في أي مكان في البلد. وتم تأمين إدراج التعليم الثنائي اللغة في الأجندة السياسية بشكل أكبر عبر إقطاع الرئيس جونسون، الذي كان متعددًا في دعمه (Gutierrez 1987: 31–32)، من خلال ربط القضية بأجندته الأساسية المتمثلة في "الحرب على الفقر". وتم تضمين "معيار الفقر" في الأجندة السياسية الخاصة بالتعليم الثنائي اللغة، والتي تتصل على أن المدارس التي تضم نسبة عالية من المتعلمين من الأسر ذات الدخل المنخفض هي الوحيدة المؤهلة للتقدم للحصول على المنح الجديدة الخاصة بالتعليم الثنائي اللغة (Lyons 1990). وكما يدعى والتر سيكادا (Walter Secada 1990: 89) فإن "المعيار الوحيد الصريح ينمثل في أن يكون برنامج التعليم الثنائي اللغة موجهاً للأطفال الفقراء"، مما جعله برنامجاً لمكافحة الفقر أكثر من كونه سياسة لغوية (lyne 1986: 140). وبنية الأقلية اللغوية خطابياً بأنها فقيرة ومعوزة لغوياً.

وعلى غرار "قانون التعليم الثنائي اللغة" تضمنت تعديلات 1975 على "قانون التصويت 1965" بمنها خاصاً بالفقر، إذ نصت على توفير أوراق الاقتراع بلغات غير الإنجليزية في الدوائر الانتخابية التي تضم عدداً كبيراً من الناطقين بلغات أقلية، لكن بشرط أن يكون معدل الأممية في تلك الدوائر أعلى من المعدل الوطني (Schmidt 2000: 21–22). وكان للسلطة التنفيذية، على غرار مسار السياسات المتعلقة بالتعليم الثنائي اللغة، تحديد جلسات الاستماع التي عقدتها "لجنة الحقوق المدنية" سنة 1975 دور حاسم في إدراج المسألة ضمن أجنددة السلطة التشريعية (Rodriguez & Christman 1988). ومع ذلك، فإن العنوان الرسمي للتشريع الذي أدرجت

فيه التعديلات- تمديد قانون حقوق التصويت- يكشف عن أجندات ضمنية تتجاوز الاعتراف اللغوي نحو توسيع الحقوق المدنية بصورة أوسع. وكانت الغاية المركزية من هذا "التوسيع"، كما يوحي بذلك الاسم، هي الإبقاء على العقوبات الفيدرالية التي فرضت على الولايات بموجب قانون حقوق التصويت لسنة 1965 والموجهة ضد الولايات الجنوبية التي شهدت قبل سنة 1965 تاريخا طويلا من الإقسناء العنصري للناخبين السود من حق التصويت، وذلك عبر ما عرف بـ"قوانين جيم كرو" (Jim Crow laws) التي صدرت عن سلطات الولايات؛ حيث كان تنظيم الانتخابات يندرج ضمن صلحيات الحكومات المحلية لا الفيدرالية. وقد شكل قانون حقوق التصويت لسنة 1965 تحولا نحو سياسة راقبة، إذ شرعت الحكومة الفيدرالية في ممارسة إشراف مباشر على العمليات الانتخابية داخل الولايات، وهو ما لم يكن قائماً من قبل. لكن هذا التدخل كان من المفترض أن يكون مؤقتاً، وهو ما استدعى تجديده سنة 1975. ومن منظور الأداتية أو الاختيار العقلاني، فقد رأى نواب الولايات الجنوبية أن استمرار تدخل واشنطن في شؤونهم الانتخابية يمثل عقوبة سياسية موجهة أكثر من كونه إجراء تنظيميا محابياً. وبإدراج الولايات بعيدة كالإيفورنيا وألاسكا ونيويورك ضمن الولايات الخاضعة للرقابة الفيدرالية وفقاً لتمديد 1975 حيث أصبح التصويت متعدد اللغات إلزامياً، تمكن مؤيدو مشروع القانون من الادعاء بأن الجنوب لم يستهدف سياسياً بشكل غير عادل (تنظر محاضر مجلس الشيوخ الأمريكي، 23 يوليو: 24211-24251، و24 يوليو: 24705-24780). ورغم اعتراض نواب الجنوب في الكونغرس لتمديد القانون، إلا أنهم رضخوا عندما أضيفت التعديلات المتعلقة بالسياسة اللغوية. وقد جرى تحديد أجندات السياسة اللغوية في سياق مؤسستي مشحون بالصراع والمنافسة المتولدة عن التقاليد السياسية الفيدرالية.

مثلت الحملة المضادة التي قادتها حركة "الإنجليزية فقط" في الثمانينيات ضد التعليم الثنائي اللغة والتصويت المتعدد اللغات نموذجاً لاستخدام السلطة العقلانية والمؤسساتية والإيديولوجية في الصراع اللغوي، غير أن نجاحات هذه الحركة اقتصرت، من الناحية المؤسساتية، على مستوى الولايات فقط، رغم مساعيها الحثيثة للتأثير على السياسات الوطنية (Sonntag 1995: 9). ويكشف راي تاتالوفيتش (Ray Tatalovich 1995)، من خلال التوظيف غير المباشر لمقاربة الاختيار العقلاني أو الأداتي، أن المشرعين في الولايات التي تضم أعداداً كبيرة من المتحدثين بلغات الأقليات كانوا متربدين في اتخاذ مواقف سياسية واضحة، وذلك على الأرجح خشية فقدان التأييد الشعبي؛ لذلك تم اللجوء إلى الاستفتاءات لتمرير سياسات لغوية مثل ترسيم اللغة الإنجليزية. ولم يتزد المشرعون في الولايات التي يشكل الأنجلوس (Anglos) غالبية

ناخبيها في تمرير تشريعات "الإنجليزية فقط". وربما كان المصدر الأكبر لسلطة حركة "الإنجليزية فقط" إيديولوجيا بالدرجة الأولى (Citrin et al. 1990; Schmidt 2000). فسياسات الخوف، التي يغذيها خطاب كاره للأجانب ومعاد للهجرة لا تزال قائمة حتى اليوم.

4. تحديات ومناقشات

يتضح من القسم السابق أن تحليل السلطة وسياسة اللغة في مرحلة تحديد الأجندة باعتماد المقاربات الثلاثة لا يمكن أن يتربّط عليه تناقض أو تناقض، إذ إنها تتكامل فيما بينها. غير أن الواقع يؤكد أن هذه المقاربات نادرًا ما تخرّط في حوار أو تكميل تحليلي صريح بينها. وربما يعد هذا من أكبر التحديات التي تواجه الفهم الكلي والأشمل للسلطة وسياسة اللغة. وتؤكد سوتانغ وكاردينال ((2015)) أن الإطار الذي اقترحه وطورته هو بمثابة محاولة جادة لمواجهة هذا التحدّي. ويتسع مفهوم "النظام اللغوي" (language regime) ليشمل كلًا من التمثيلات اللغوية؛ أي الإيديولوجيات اللغوية، والممارسات اللغوية التي تتجلى في السياسات الرسمية للدولة. وبدلاً من تحليل السياسات اللغوية بوصفها "بني إيديولوجية وخطابية" منبقة عن "قوى سوسسياسية غامضة ومهينة" (Tollefson & Tsui 2004: 283–284)، كما تميل مقاربة الإيديولوجيا اللغوية إلى القيام به (انظر Costa 2019)، يسعى الإطار النظري الذي يجمع بين تقاليد الدولة والأنظمة اللغوية إلى تحليل التمثيلات المهيمنة للغة واستخدامها بوصفها ممارسات مؤسسية متقدمة في آليات حوكمة اللغة. وبحسب الباحث الغرامشي بيتر آيفز (Peter Ives 2004: 71)، فإن "المهيمنة تمكن من إجراء تحليلات مؤسسية للإيديولوجيا". ومن خلال تضمين التمثيلات المهيمنة للغة واستخدامها ضمن المفهوم التحليلي للنظام اللغوي يمكن أن يعني التحليلات القائمة على الاختيار العقلاني أو النماذج الشكلية للسياسة اللغوية (مثلًا 1990, 1991 Pool)، والتي تميل إلى الاعتماد على التعريف الأكثر شيوعاً دولياً لفهم "النظام اللغوي" بوصفه لغة أو لغات مؤسسة أو منظمة (انظر Gazzola 2014).

إن الإطار النظري الذي اقترحه سوتانغ وكاردينال حول تقاليد الدولة والنظام اللغوي ليس بمنأى عن الانتقادات والمؤاخذات، فقد رأت سو رايت (Sue Wright 2017: 362) في مراجعة نقدية لها للمقاربة المؤسساتية التاريخية التي قدمتها (2015)، أن "سؤال: ما هي اللغة؟ [...] والذي يعد أساساً وجوهرياً في مجال التخطيط والسياسة اللغوية، لم يعالج بعمق كافٍ في

عمل كاردينال وسوتناغ (2015). وتضيف رايت (362: 217) أن الطبيعة المراوغة للغة تعد من أكثر المسائل التي تواجه صناع القرار السياسي في هذا المجال تعقيداً وإشكالية، وأن إدراك أن اللغة دائماً ما تكون موضع توتر وصراع أمر أساسى لفهم تعقديات السياسات اللغوية.

تشير رايت ضمنياً إلى أن المقاربة المؤسساتية التاريخية عاجزة عن تقديم فهم كافٍ لطبيعة اللغة، بينما يبدو أن الفاعلين السياسيين، طبيرة أو بأخرى، قادرون على إدراك هذه الإشكالية أو على الأقل يعترفون بها كمشكلة تواجههم. غير أنه، ومن دون تحليل مؤسسي لمرحلة تحديد الأجندة السياسية، فإننا نجهل كيف ولماذا تحول اللغة إلى إشكال يواجهه هؤلاء الفاعلين السياسيين. كما أنها لا نعرف السياق المؤسسي الذي يواجه فيه الفاعلون السياسيون هذه المشكلة أو يتقاعلون معها - وبالتالي لا نفهم كيف تنشأ السياسات اللغوية أصلاً. وإذا غاب عن الفهم المؤسسي لكيفية تعامل الفاعلين السياسيين مع قضايا اللغة، أو الأسباب التي تجعلهم يواجهونها في لحظات معينة، فإننا نخاطر بالوقوع في خطأ آخر يتمثل في إضفاء نوع من الفاعلية المطلقة واللامؤسسية على هؤلاء الفاعلين. وتقع رايت في موضع آخر (101: 2014) صراحة في هذا الفح حين تقول: "الطرح الذي قدمته [في الجزء الأول من كتابها] هو أن التحدث بطريقة واحدة هو تعبير عن الهوية بقدر ما هو وسيلة للتواصل. وقد فهم صانعوا السياسات اللغوية في حقبة بناء الدولة هذا جيداً، ومن منطلق إدراكيهم لدور اللغة كرابط اجتماعي قوي في تشكيل الجماعات، سعوا بوعي وبمنهجية إلى تشكيل مجتمع لغوي موحد داخل الإطار السياسي".

تستحضر رايت، في هذا السياق، رؤية ما بعد حداثية اللغة؛ أي اعتبار اللغة فعلاً وممارسة الفاعلية (Pennycook 2010)، لكنها تعود مرة أخرى لتستند إلى الفاعلين السياسيين - وهذه المرة الفاعلين التاريخيين في "حقبة بناء الدولة" - معرفة بالنقاش الدائر حالياً في دراسات التخطيط والسياسة اللغوية حول "الطبيعة المراوغة للغة". إن الادعاء بأن الفاعلين التاريخيين قد وضعوا سياسات لغوية بناء على وعيهم بعظم المرحلة وأهمية اللحظة التاريخية التي كانوا يعيشونها، أو لأنهم كانوا قادرين على توقع الإيديولوجيا اللغوية القومية الحديثة التي يفترض أنهم كانوا يخططون لتشكيلها وصياغتها بوعي قصدي، هو في حقيقته تحليل غائي غير مسيس، ويفتقر إلى السياق المؤسسي التاريخي.

يمكن أن نرجع دمج رايت بين فهم الباحثين في السياسات اللغوية لطبيعة اللغة وفاعلية الفاعلين السياسيين التاريخيين والمعاصرين ناتجاً عن تركيزها المحوري على السياسات اللغوية في السياق الأوروبي. وقد اقترحت كاثلين هيوه وكريسيوفر ستورد (Kathleen Heugh and

(Christopher Stroud 2018) توجها جديدا في البحث يعتمد "المنهجية والنظرية الجنوبية". وتنتاغم هذه الدعوة مع الأبحاث الجديدة التي تؤكد على التطور التاريخي والجغرافي ليس فقط للغات، بل أيضاً للهيكل المؤسساتي والتقاليد السياسية مثل بناء الأمة، ووالاستعمار أو الكوسموبوليتية (Sonntag 2019a). ويمكن للمقاربة المؤسسية التاريخية لسياسة اللغة من خلال "العدسة الجنوبية" (southern lens) أن تساهم بشكل كبير في حل "مفارقة الفاعلية" التي يشير إليها ميغيل بيريز - ميلانو وجيمس طوليفسون (Miguel Pérez-Milans and James Tollefson 2018: 730–731) . وتكمن المفارقة في أنه من جهة "قللت المقاربة البنوية التاريخية من تقدير دور الفاعلية البشرية" بينما من جهة أخرى سعت محاولات أخرى "لوصف عمليات التخطيط اللغوية بشكل كامل" إلى التركيز على "الفاعلين المحليين الذين قد يكون لهم تأثير كبير على السياسات والممارسات" - وهذا يحيل على "ثنائية الماكرو/ الميكرو" التي طالما كانت إشكالية في مجال التخطيط والسياسة اللغوية. وقد يكون الحل في تجاوز هذه المفارقة، كما يقترح بيريز-ميلانز وطوليفسون (2018: 731) هو "التركيز بشكل أكثر وضوحاً على الحقائق المادية للأفراد الذين لا ينبغي فهمهم فقط ككائنات مجردة مدمجة في أنظمة الخطاب، بل ككائنات بشرية حقيقة ذات احتياجات مادية كبيرة لا مفر منها. ويظل الإطار النظري الذي يتصور السلطة بوصفها تحكماً في المؤسسات مع إضافة السلطة الإيديولوجية أو الخطابية والسلطة المادية كما حلت وفقاً لاختيار العقلاني موضوعاً للنقاش، ويشكل تحدياً في فهم كيفية تأثير السلطة وسياسة اللغة في عملية السياسة اللغوية.

References

- Apte, Mahadev L. (1976) “Language controversies in the Indian Parliament (Lok Sabha): 1952–1960”, in O’Barr, William M. and Jean F. O’Barr (eds.) Language and Politics, 211–234. The Hague: Mouton.
- Arora, Balveer (2008) “India: diversity unleashed and federalised”, in Chattopadhyay, Rupak and Abigail Ostien Karos (eds.) Dialogues on Diversity and Unity in Federal Countries, 29–35. Canada: Forum of Federations .
- Baron, Dennis E. (1982) Grammar and Good Taste: Reforming the American Language. New Haven: Yale University Press .
- Blommaert, Jan and Bulcaen, Chris (2000) “Critical discourse analysis”, Annual Review of Anthropology, vol. 29, 447–466.

Brass, Paul R. (1991) *Ethnicity and Nationalism: Theory and Comparison*. New Delhi: Sage.

Cardinal, Linda (2017) “Language regimes and state traditions in context”, paper presented at Language, Nationalism, Nations: Multilingualism Beyond Europe Workshop, 29–30 September, Princeton University.

Cardinal, Linda and Selma K. Sonntag (eds.) (2015) *State Traditions and Linguistic Regimes*. Montreal: McGillQueen’s University Press.

Carmines, Edward G. and James A. Stimson (1989) *Issue Evolution: Race and the Transformation of American Politics*. Princeton: Princeton University Press.

Citrin, Jack, Beth Reinhold, Evelyn Walters, and Donald P. Green (1990) “The ‘Official English’ movement and the symbolic politics of language in the United States”, *Western Political Quarterly*, vol. 43 (3), 535–559.

Clyne, Michael (1986) “Comment from ‘down under’”, *International Journal of the Sociology of Language*, vol. 60, 139–143 .

Costa, James (2019) “Introduction: regimes of language and the social, hierarchized organization of ideologies”, *Language and Communication*, vol. 66, 1–5. Covell, Maureen (1993) “Political conflict and constitutional engineering in Belgium”, in Verdoodt, Albert F. and Selma K. Sonntag (eds.) *Sociology of Language in Belgium (Revisited)*, Special Issue of *The International Journal of the Sociology of Language*, vol. 104, 65–86. Crawford, James (1992) *Hold Your Tongue: Bilingualism and the Politics of “English Only”*. Reading: Addison-Wesley.

Das Gupta, Jyotirindra (1970) *Language Conflict and National Development: Group Politics and National Language Policy in India*. Berkeley: University of California Press.

Erk, Jan and Edward Koning (2010) “New structuralism and institutional change: federalism between centralization and decentralization”, *Comparative Political Studies*, vol. 43 (3), 353–378 .

Esman, Milton J. (ed.) (1977) *Ethnic Conflict in the Western World*. Ithaca: Cornell University Press. Evans, Peter, Dietrich Rueschemeyer, and Theda Skocpol (eds.) (1985) *Bringing the State Back In*. Cambridge: Cambridge University Press.

Gazzola, Michele (2014) *The Evaluation of Language Regimes: Theory and Application to Multilingual Patent Organizations*. Amsterdam: John Benjamins

.Gerard, Emmanuel (1985) *De Katholieke Partij in Crisis*. Leuven: Kritak.

Gutierrez, Juan Manuel (1987) *The Political Dynamics of Bilingual Education: A Retrospective Study of Interest Groups*, PhD dissertation, Stanford University .

Heugh, Kathleen and Christopher Stroud (2018) “Diversities, affinities and diasporas: a southern lens and methodology for understanding multilingualisms”, *Current Issues in Language Planning*, vol. 20 (1), 1–15.

Ives, Peter (2004) *Language and Hegemony in Gramsci*. London: Pluto Press.

Ives, Peter (2005) “Language, agency and hegemony: a Gramscian response to post-Marxism”, *Critical Review of International Social and Political Philosophy*, vol. 8 (4), 455–468.

King, Robert D. (1998) *Nehru and the Language Politics of India*. Delhi: Oxford University Press.

Laitin, David D. (1988) “Language games”, *Comparative Politics*, vol. 20 (3), 289–302.

Laitin, David D. (1989) “Language policy and political strategy in India”, *Policy Sciences*, vol. 22, 415–436.

Laponce, Jean A. (1987) *Languages and Their Territories*. Toronto: University of Toronto Press.

Leibowitz, Arnold H. (1971) “Educational policy and political acceptance: the imposition of English as the language of instruction in American schools”, ERIC (Educational Resources Information Center) Document ED 047 321. Washington, DC: Clearinghouse for Linguistics, Center for Applied Linguistics.

Lijphart, Arend (ed.) (1981) *Conflict and Coexistence in Belgium*. Berkeley: Institute of International Studies, University of California .

Lowi, Theodore (1968) *The End of Liberalism: Ideology, Policy, and the Crisis of Public Authority*. New York: W. W. Norton & Company.

Lyons, James J. (1990) “The past and future directions of federal bilingual-education policy”, *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, vol. 508 (1), 66–80 .

Murphy, Alexander B. (1993) “Linguistic regionalism and the social construction of space in Belgium”, in Verdoodt, Albert F. and Selma K. Sonntag (eds.) *Sociology of Language in Belgium (Revisited)*, Special Issue of *The International Journal of the Sociology of Language*, vol. 104, 49–64.

O’Barr, William M. (1976) “The study of language and politics”, in O’Barr, William M. and Jean F. O’Barr (eds.) *Language and Politics*, 1–27. The Hague: Mouton.

O’Barr, William M. and Jean F. O’Barr (eds.) (1976) *Language and Politics*. The Hague: Mouton.

Pennycook, Alastair (2010) *Language as a Local Practice*. Milton Park: Taylor and Francis .

Pérez-Milans, Miguel and James W. Tollefson (2018) “Language policy and planning: directions for future research”, in Tollefson, James W. and Miguel Pérez-Milans (eds.) *The Oxford Handbook of Language Policy and Planning*, 728–741. New York: Oxford University Press .

Pool, Jonathan (1973) “Book review – Jyotirindra Das Gupta: Language Conflict and National Development; Baldev Raj Nayar: National Communication and Language Policy in India”, *American Journal of Sociology*, vol. 78 (6), 1590–1593.

Pool, Jonathan (1990) “Language regimes and political regimes”, in Weinstein, Brian (ed.) *Language Policy and Political Development*, 241–261. Norwood: Ablex .

Pool, Jonathan (1991) “The official language problem”, *American Political Science Review*, vol. 85 (2), 495–514.

Ricento, Thomas (ed.) (2019) *Language Politics and Policies: Perspectives from Canada and the United States*. Cambridge: Cambridge University Press ,

Rodriguez, Alfredo and Roy Christman (1988) “Spanish-language voters and English-language ballots in Santa Clara County”, paper presented at the Annual Meeting of the Western Political Science Association, San Francisco (March).

Sarangi, Asha (ed.) (2009) *Language Politics in India*. New Delhi: Oxford University Press.

Sarangi, Asha (2015) “India’s language regime: the Eighth Schedule”, in Cardinal, Linda and Selma K. Sonntag (eds.) *State Traditions and Language Regimes*, 205–218. Montreal: McGill-Queen’s University Press.

Schieffelin, Bambi, Kathryn A. Woolard, and Paul V. Kroskrity (eds.) (1998) *Language Ideologies: Practice and Theory*. New York: Oxford University Press.

Schmidt, Sr., Ronald (2000) *Language and Identity Politics in the United States*. Philadelphia: Temple University Press .

Schneider, Susan Gilbert (1976) *Revolution, Reaction, or Reform: The 1974 Bilingual Education Act*. New York: Las Americas .

Secada, Walter G. (1990) “Research, politics, and bilingual education”, *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, vol. 508 (1), 81–106.

Sonntag, Selma K. (1991) *Competition and Compromise Amongst Elites in Belgian Language Politics*. Bonn: Dümmler.

Sonntag, Selma K. (1995) “Elite competition and official language movements”, in Tollefson, James W. (ed.) *Power and Inequality in Language Education*, 91–111. Cambridge: Cambridge University Press.

Sonntag, Selma K. (1996) “Political science and contact linguistics”, in Goebel, Hans, Peter H. Nelde, Zdeněk Stary, and Wolfgang Wölck (eds.) *Contact Linguistics: An International Handbook of Contemporary Research*, 75–81. Berlin: Walter de Gruyter .

Sonntag, Selma K. (2000) “Ideology and policy in the politics of the English language in North India”, in Ricento, Thomas (ed.) *Ideology, Politics and Language Policies*, 133–149. Amsterdam: John Benjamins .

Sonntag, Selma K. (2014) “Depoliticizing Hindi in India”, in Kuczkiewicz-Fraś, Agnieszka (ed.) *Defining the Indefinable: Delimiting Hindi*, 95–105 .Frankfurt am Main: Peter Lang.

Sonntag, Selma K. (2015) “Narratives of globalization in language politics in India”, in Ricento, Thomas (ed.) *Language Policy and Political*

Economy: English in a Global Context, 209–227. Oxford: Oxford University Press .

Sonntag, Selma K. (2019a) “What happened to the Ahom language? Language politics in Assam”, in Sonntag, Selma K. and Mark Turin (eds.) The Politics of Language Conflict in the Himalaya, 49–78. Cambridge: Open Book Publishers.

Sonntag, Selma K. (2019b) “Introduction: language politics and language contact”, in Sonntag, Selma K. and Mark Turin (eds.) The Politics of Language Conflict in the Himalaya, 1–15. Cambridge: Open Book Publishers.

Sonntag, Selma K. (2019c) “The liberal tradition in America: a historical-institutionalist approach to US language policy”, in Ricento, Thomas (ed.) Language Politics and Policies: Perspectives from Canada and the United States, 27–44. Cambridge: Cambridge University Press ,

Sonntag, Selma K. and Linda Cardinal (2015) “Introduction: state traditions and language regimes: conceptualizing language policy choices”, in Cardinal, Linda and Selma K. Sonntag (eds.) State Traditions and Linguistic Regimes, 3–26 .

Montreal: McGill-Queens University Press. Sonntag, Selma K. and Jonathan Pool (1987) “Linguistic denial and self-denial: American ideologies of language”, *Language Problems and Language Planning*, vol. 11 (1), 46–65 .

Tatalovich, Raymond (1995) Nativism Reborn? The Official Language Movement and the American States. Lexington: University of Kentucky Press .

Tollefson, James W. (ed.) (1995) Power and Inequality in Language Education. Cambridge: Cambridge University Press.

Tollefson, James W. and Amy B. M. Tsui (2004) “Contexts of medium-of-instruction policies”, in Tollefson, James W. and Amy B. M. Tsui (eds.) Medium of Instruction Policies: Which Agenda? Whose Agenda?, 283–294. Mahwah: Lawrence Erlbaum.

Tollefson, James W. and Amy B. M. Tsui (eds.) (2004) Medium of Instruction Policies: Which Agenda? Whose Agenda? Mahwah: Lawrence Erlbaum .

Wright, Sue (2004) *Language Policy and Language Planning: From Nationalism to Globalisation*. New York: Palgrave Macmillan .

Wright, Sue (2017) “Book review – Linda Cardinal, Selma K. Sonntag (eds.): *State Traditions and Language Regimes*”, *Language Policy*, vol. 16 (3), 361–363.